تطور مؤشرات التنمية البشرية في إيران دراسة تحليلية للمدة 2005 – 2015

م.د ضيدان طويرش هاشم م. محمد حسن عودة

جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Development of Human Development Indicators, Iran An analytical study for the period 2005-2015

DHEIDAN TWERISH HASHEM
MOHAMMD HASAN OUDAH Dr-

تطور مؤشرات التنمية البشرية في إيران دراسة تحليلية للمدة 2005 – 2015

م.د ضيدان طويرش هاشم

م. محمد حسن عودة

الملخص :

تهتم الدراسة بعرض المسار التاريخي لتطور مفاهيم التنمية الاقتصادية، والبشرية، والإنسانية ومقاييس كل منها. كذلك تهتم بتحليل اهم مؤشرات التنمية البشرية في إيران خلال المدة المبحوثة ومنها حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي. كما ركزت على واقع الانفاق على القطاع الصحي والتعليمي في إيران خلال المدة المذكورة. وقد توصلت الدراسة الى هناك علاقة طردية بين زيادة حصة الفرد من الناتج القومي وقيمة مؤشر التنمية في إيران خلال المدة المذكورة. وان هناك علاقة طردية بين زيادة حصة الفرد من الناتج وقيمة مؤشر التنمية في إيران فضلا عن متوسط سنوات الدراسة والعمر المتوقع على الرغم من انخفاض نسبة الانفاق على قطاعي الصحة والتعليم مما يثبت ذلك صحة فرضية الدراسة وبما يثبت ان نصيب الفرد من الناتج القومي يعد أكثر اهمية من المؤشرات الأخرى

Abstract

The study is concerned with presenting the historical path to the development of concepts of economic, human and human development and their standards. It also deals with the analysis of the most important indicators of human development in Iran during the period studied, including per capita GNP. It also focused on the reality of spending on the health and education sector in Iran during the said period. The study found that there is a positive relationship between the increase in per capita GDP and the value of the development index in Iran during the mentioned period. And that there is a direct relationship between the increase in the per capita share of the output and the value of the development index in Iran as well as the average years of study and life expectancy despite the decline in the expenditure on health and education, which proves the validity of the hypothesis of the study and prove that per capita GDP is more important Of other indicators

المقدمـــة

لقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة, وطرحت هذه التحولات مجموعه من المفاهيم التنموية وسياسات واستراتيجيات إنمائية, وتعبر التنمية البشرية عن دليل في الفكر التنموي تندمج فيه مجموعه سياسات متكاملة تهتم بأخطر قضايا العصر, تنمية وتطوير قدرات الناس ومهاراتهم وتلبية حاجاتهم التي ينظر إليها كحقوق مترتبة لأفراد المجتمع, وتعكس مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها, ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي . ذلك إن التنمية البشرية هي جزء من كل فهم لم تطرح مستقلة بحد ذاتها, بل تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى أخر مع تطور الأصل, وقد استخدم أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية, فقد استخدم مثلاً في البداية تعبير ((تنمية العنصر البشري)) أو ((تنمية رأس مال البشري)) أو ((تنمية الموارد البشرية)) أو ((التنمية الاجتماعية)) إلى أن أستقر الرأي حالياً اقله على المستوى الفكري, بمفهوم التنمية من مفهومة الاقتصادي الضيق الذي كان سائداً خلال العقود الماضية إلى مفهوم أوسع شمل الحياة البشرية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك ترتب عليه رؤية جديدة في النظرة التنموية التي وضعت الإنسان في قلب التنمية وليس الاقتصاد بأسواقه.

مشكلة الدراسة :

ترتبط مستويات التنمية البشرية في جوانبها المختلفة بحجم الانفاق على التعليم والصحة وقد تعرضت إيران الى صعوبات اقتصادية خلال المدة المبحوثة وبالتالي كيف يمكن ان تحافظ على مستويات التنمية البشرية او زيادتها؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من بيان المتغيرات الأساسية والاضافية المحددة لمفاهيم التنمية المتعددة وانعكاسه على تطور الفكر التنموي .

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في التعرف على –تطور مفهوم التنمية والمراحل التي مر بها ودليل التنمية البشرية والمؤشرات المستخدمة –مستويات التنمية البشرية في إيران خلال المدة المبحوثه.

فرضية الدراسة :

يعد مستوى الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه المحدد الرئيس لمستوى التنمية البشرية.

هيكل الدراسة :

وفي هذا الإطار يهتم المبحث الأول بتناول تطورو مضمون مفاهيم التنمية فضلا عن طبيعة وكيفية قياس مؤشرات التنمية البشرية ويهتم المبحث الثاني بعرض مؤشرات التنمية البشرية في إيران عبر تناول لمحة تاريخية عن تلك المؤشرات ثم تناول تلك المؤشرات للمدة 2005 –2015 ثم الاستنتاجات التوصيات.

المبحث الأول

المسار التاريخي لتطور مفاهيم التنمية:

أولا": النمو والتنمية الاقتصادية

ترتبط مسيرة التنمية بشكل وثيق بالنظريات والافكار التنموية وقد مرت هذه النظريات بمراحل عدة خلال مسيرة تطورها فحتى نهاية الخمسينات كان ينظر الى التنمية على انها توليد واستدامة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقروناً بزيادة معدل نصيب الفرد منه، أي ان مؤشر التنمية في تلك الفترة كان يعتمد على مقدرة الدولة على توسيع انتاجها بمعدلات اسرع من معدلات النمو السكاني، علاوة على التركيز على عملية التنمية في تسريع التصنيع مقابل تخفيض اسهام الزراعة كقطاع تقليدي في الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى تركز التنمية على تغير مخطط للإنتاج والعمالة لصالح قطاع الصناعة [1]. وعلى هذا الاساس تم التركيز على تكوين رأس المال المادي بوصفه العامل المؤثر في تحقيق نمو مستقر في الناتج المحلي الاجمالي, وان هذا النمو كافٍ لتحقيق المكاسب الاجتماعية لافراد المجتمع، وكما كان هناك خلط كبير طيلة ستينيات القرن الماضي بين مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية، اذ كان الاعتقاد السائد أن النمو الاقتصادي هو الاساس الذي يعتمد عليه لتحقيق التنمية، على الرغم من ان الفكر الاقتصادي تضمن محاولات لدمج المستوى الثقافي والاجتماعي في عملية التنمية وتضمنها مؤشرات واساليب تفوق اهميتها النسبية اهمية البعد الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد [2].

ومن اجل تحقيق اهداف التنمية تم التركيز على نقطة مهمة وهي الاعتماد على تحقيق نمو اقتصادي متصاعد، فعلى سبيل المثال، وفي عام 1956 جاء تعريف هيأة الامم المتحدة للتنمية بأنها (العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع [3]. الا ان الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كان قائما من قبل الامم المتحدة حتى عقد الستينيات، ففي بداية الستينات وحسب قرارها ذي الرقم (1710) في كانون الاول /1961، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ان المدة المحددة بين الاعوام 1961–1970 هي عقد الامم المتحدة الانمائي الاول، وطلب من كل عضو تحديد هدفه الخاص بغرض الوصول في نهاية العقد الى معدل سنوي لنمو الدخل القومي مقداره (5%)، وقد عدَّ البعض هذا الهدف في ذلك الحين طموحاً أكثر مما ينبغي، لكن المعدل الفعلي تحقق اعلى من ذلك وبمقدار (5.4%) [4].وفي نهاية الستينات كانت هناك مراجعة لبرامج التنمية المتبعة في الدول النامية خاصة تبين منها ان معدل النمو الاستثنائي في الستينيات لم يترتب عليه من الناحية الفعلية اي تحسن على مستوى افقر السكان معيشةً في الحياة، لذا كان النقد الموجه الى الاستراتيجيات الانمائية المتبعة خلال الخمسينات والستينات بالبحث

---

[1] - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة : محمود حسن حسين و محمود حامد محمود(الرياض: دار المريخ للنشر، 2006) ص50-52 .

[2] - آمال شلاش، التنمية البشرية المستدامة : المنظور العام ومنظور الخصوصية " في كتاب دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" (بغداد : بيت الحكمة 2001) ص33 .

[3] - محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية،(الاسكندرية، مطبعة الكتاب الجامعي، 1997)، ص13

[4] - جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، (ترجمة احمد فؤاد بلبغ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة 1986), ص121.

عن استراتيجيات تكون قادرة على اشباع احتياجات السكان الاساسية بصورة افضل ومكافحة الفقر بصورة مباشرة، مما حدا بمنظمة العمل الدولية في مؤتمرها العالمي للعمالة عام 1976 على اعتماد برنامج عمل لوضعه استراتيجيات وخطط وسياسات تنموية تتضمن صراحة تشجيع العمالة واشباع الحاجات الاساسية لسكان كل بلد كهدف أساسي [1]. لذلك تمت اعادة تعريف التنمية الاقتصادية خلال منتصف السبعينات بالتأكيد على تخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل، ومن هنا بدأت دوائر التنمية واوساطها تهتم بخدمات الصحة والتعليم والاسكان والمياه النقية والصرف الصحي وغيرها التي أطلق عليها (بمدخل الحاجات الاساسية للتنمية الاقتصادية)، والتي عدت مؤشراً لدرجة التنمية الاقتصادية واخذ الاتجاه يميل لصالح التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية، بشكل مستقل عن الاخر، وليس استعمالها كمرادفين، فالتنمية تعني تغييراً شاملاً ينطوي ليس على التغير في الجانب الاقتصادي فحسب، بل ايضاً ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، فضلا "عن اهداف اخرى اجتماعية وثقافية وسياسية، في حين يقتصر النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي مقروناً بتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، إلا إن هذا المفهوم لا يهتم بعملية أعادة التوزيع والاثار الجانبية الأخرى التي ترافقه.

وفي عقد الثمانينات وسعت الامم المتحدة من المفهوم لجعله اكثر شمولية، اذ جاء في مقدمة الاعلان العالمي للجمعية العمومية للأمم المتحدة في سنة 1986، بأن التنمية هي عملية شاملة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف الى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، اذ تقوم على اساس اسهام جميع الافراد بشكل فعال وحر في التنمية وعلى اساس التوزيع العادل لعائداته، واكدت على السياسات التنموية بأن تجعل من الكائن الانساني المشارك الاساسي في عملية التنمية هو المستفيد الأول منها. وقد واجه العقد واجه العالم مصاعب عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي منها ازمة المديونية والركود الذي اصاب الاقتصاد العالمي وزيادة مصاعب الاختلال الهيكلي في اقتصادات البلدان النامية التي اصبحت غير قادرة على الالتزام بخططها الطموحة الهادفة الى تقديم الخدمات الاساسية الى مواطنيها اذ تعطل النمو الاقتصادي الذي شهدته تلك البلدان في عقد السبعينيات، واصبح توفير الحاجات الاساسية أمراً مقلقاً بالنسبة لاقتصادات تلك البلدان وقادت هذه الازمة الدول النامية الى تبني سياسات اقتصادية يمكن القول عنها بأنها قسرية وهي سياسات استقرار التكييف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات الدولية مقابل مساعدة تلك البلدان على الخروج من ازمتها . ان هذه السياسات بتركيزها على النمو الاقتصادي لوحده وما تتضمنه من تخفيض الملاكات الاساسية ادت الى الحاق الضرر بالطبقات الفقيرة في البلدان الصغيرة واثرت في تلك الفترة بمزيد من الفقر ومزيد من عدم التساوي، وان تلك الحالة بدأت من الضغوط والمحاولات لتضمين سياسات التكييف البعد الانساني وقد اقرت المؤسسات الدولية بذلك واقرت ان مبدأ اعادة التوزيع مع النمو هو المنهج السليم لإزالة الفقر وفي عام 1982 دعت منظمة اليونسكو الى عقد مؤتمر عن السياسات الثقافية وقد تتبنى الاعلان تعريفاً للتنمية بوصفها عملية معقدة وشاملة ومتعددة الابعاد تتجاوز مجرد النمو لاقتصادي وان التنمية يجب ان تكون مستندة الى رغبات كل مجتمع وبهذا اصبح مفهوم التنمية على المستوى الدولي يشتمل على معاني انسانية واجتماعية .وعليه، حدثت قفزة نوعية للفكر التنموي في

[1] - جاك لوب، مصدر سابق ص88 .

مطلع العقد الاخير من القرن العشرين، اذ ان الاتجاهات الحديثة في ميدان التنمية اعطت اهمية كبرى للعنصر البشري في ظل اخفاقات السياسات التنموية السابقة ذات الابعاد التقنية والاقتصادية الصرفة والتي لم يتم الاهتمام في تلك الحقبة بالإنسان في عملية التنمية بقدر ما يشكل عاملاً من عوامل الانتاج بعيداً عن المحيط الثقافي والقيمي الذي ينتج فيه، لذلك فأن الانسان تم اختزاله في صيغة العمل الذي يؤديه في أية معادلة انتاجية، مما حدا بإعادة النظر في مختلف النظريات التنموية والتركيز على العنصر البشري بجعله محوراً أساسياً في أية عملية تنموية [1] .

ثانيا": التنمية البشرية:

في العقد الاخير من القرن العشرين ظهر اول تعريف للتنمية البشرية اذعرفت على انها عملية توسيع الخيارات للناس والذي يتحقق بزيادة القدرات البشرية وطرائق العمل البشرية والذي ينطوي على ابعاد أساسية وهي [2].

- ان يعيش الناس حياة طويلة وصحية.
- ان يكونوا مزودين بالمعرفة.
- ان يكون بإمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

فإذا لم تتحقق هذه القدرات الاساسية تبقى فرص كثيرة بعيدة المنال. ان تبلور المفهوم الجديد للتنمية وتطور من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات والتي تناولت مختلف جوانبها كان بغية الوصول الى وثيقة دولية اكثر مساساً بالتنمية البشرية من خلال مؤشرات يمكن الاستناد اليها في وضع آليات وطنية ودولية تتيح للشعوب والافراد تعزيز تنميتهم البشرية وقد تمكنت هذه المؤشرات من اكتشاف مقدرات اخرى يمكن توفيرها للمجتمعات تتعلق بالبيئة والغذاء والتمكين والحريات وبذلك فأن مفهوم التنمية تطور مع كل اضافة لهذه القدرات ويمكن القول إن هذه المؤشرات تجاوزت مفهوم النمو المادي المجرد الى التنمية المخصصة للبشر [3].

يختلف مفهوم التنمية البشرية عن غيره من مفاهيم النمو والتنمية الاخرى، فمفهوم تنمية الموارد البشرية (Human Resource Development) ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الانتاج مثله كمثل رأس المال المادي والارض، اذ ان الاستثمار في رأس المال البشري ممثلاً في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب يقيم بدلالة الدخل الاضافي الذي يولده هذا الاستثمار، ثم يقارن جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع تكلفة رأس المال، أي ينظر للإنسان كوسيلة للتنمية [4]، في حين مفهوم التنمية البشرية يهدف الى تحسين قدرات البشر في القراءة والتعليم ومستواه الصحي والتغذية، لذلك ينظر اليه على وفق هذا المفهوم كهدف فضلاً عن كونه وسيلة للتنمية . فالتنمية البشرية تهدف لبناء الانسان معنوياً بوصفه هدفاً وعن هذا الهدف تتفرع الاهداف الاخرى الاقتصادية والثقافية، هذا وفي الوقت نفسه فأن الانسان هو الذي ينفذ عملية التنمية لأنه وسيلتها بوصفه

---

[1] - جواد العمراني، الانسان والتنمية، "نقد التنمية في الاغتراب الاقتصادي الى محورية الانسان والقيم"،(مجلة معالم وآفاق في التسيير الاقتصادي، السنة الثانية، العدد /6، 2004)، ص7-9 .

[2] - باسل يوسف، حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية في (دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي)، بغداد، بيت الحكمة 2000، ص53.

[3] - باسل يوسف, مصدر السابق . صفحات عديدة.

[4] - Anand, S.& Ravallion . Human Development in poor Countries : on the Role of Private Incomes and Public Services " (Journal of Economic perspectives, winter 1993,vol.7.No.1)P135.

يشكل عوامل حاسمة في تسيير عملية التنمية وتوجيهها في هذا الاتجاه او ذلك، لأنه مليئاً بالمشاعر والاحاسيس والافكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلعات والرغبات.

1- مؤشرات التنمية البشرية:

اعتمد برنامج الامم المتحدة ثلاثة مؤشرات اساسية للتعبير عن حال التنمية البشرية وهي [1].

أ-الدخل:

المؤشر المستخدم هنا هو متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يعبر عن تطور مستوى المعيشة الذي يرتبط بزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات ثم يؤدي الى زيادة رفاهيته، وانخفاض مستوى دخل الفرد يجعل الفرد أقل من المستوى المعاشي والاستهلاكي مما يقلل من رفاهية الفرد [2].

ب- التعليم:

هناك عدة مؤشرات لقياس بعد التعليم، منها وصول الطلبة الى مرحلة الخامسة (معدلات البقاء / الاكمال) ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب، فهذان هما المؤشران المستخدمان في قياس التقدم المحرز نحو هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي,الا ان هذين المؤشرين غير كافيين للوقوف على المستوى التعليمي للبلد، لذا لابد من استخدام مؤشرات تكميلية اخرى كمعدلات الالتحاق بالتعليم على جميع المستويات ومعرفة مستوى الامية [3].

ت- الصحة:

يقاس البعد الصحي بمؤشرات عديدة اهمها قياس توقع الحياة عند الولادة او معدل وفيات الرضع ووفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر او معدل وفيات الاطفال.

2- قياس دليل التنمية البشرية: من اهم المؤشرات المستخدمة لقياس دليل التنمية البشرية هي العمر المتوقع، التحصيل التعليمي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، واصبحت ادلة ومؤشرات التنمية أساسية لتقارير التنمية البشرية [4].

جدول (1)

يبين القيم القصوى والدنيا للمؤشرات الكمية للتنمية البشرية

المؤشر	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالأعوام	85	25 سنة
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة معاً	100	%0
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس	100	%0
معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	40000 دولار	100 دولار

[1] - محبوب الحق، "مفاهيم التنمية البشرية"(برنامج الامم المتحدة الانمائي)، تقرير التنمية البشرية 1994، ص22 .

[2] - برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990، ص23 .

[3] - الامم المتحدة الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية 2005، ص9 www.un.org

[4] - محمد المعموري : مقاييس التنمية البشرية عرض وتقديم في كتاب (دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد : دار الحكمة 2000) ص118 .

يقوم برنامج الامم المتحدة بإصدار خلاصات مؤشر التنمية البشرية في تقرير سنوي منذ سنة 1990 ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، وينقسم الى 3 مستويات هي مستوى عالٍ من التنمية البشرية: بين 0.84 فأكثر. ومستوى متوسط من التنمية البشرية: بين0.5 و 0.70 ومستوى ضعيف من التنمية البشرية: أقل من 0.49 . ويتكون الدليل العام (المركب) للتنمية البشرية من ثلاثة مكونات هي الدخل، والصحة، والتعليم باعتماد مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط العمر المتوقع للإنسان عند الولادة ونسبة القيد الاجمالي (التعلم) ويتم قياس كل مكون بموجب صيغ معينة ثم يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المكونات ليعبر عن قياس مستوى التنمية البشرية في المقارنات الدولية فمثلاً يتم قياس المكون الاول (دليل الدخل) بإيجاد الفرق بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلد المعني وبين أدنى متوسط لنصيب الفرد في العالم وينسب الى الفرق بين اقصى متوسط وأدنى متوسط في العالم فمثلاً وطبقاً للجدول (1) اذ كان في بلد ما متوسط العمر المتوقع عند الولادة 65 سنة فأن دليل الصحة هو= 25 – 85 / 25 – 65 .

أما المكون الثاني وهو مكون المعرفة (التعليم) فيقوم على مؤشر التحصيل العلمي ويقاس بمزيج من معدل القراءة والكتابة بين البالغين ويعطى نسبة ⅔ من المؤشر (وزن مرجح) ونسبة القيد الاجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ويعطى نسبة ⅓ من المؤشر أي ان دليل التعليم (المعرفةa^2 ⅓ a^1+⅔ E= ويقاس المؤشر الثالث (دليل الدخل) بطريقة مؤشر الصحة نفسها مع ملاحظة استخدام لوغاريتم الدخل بدلاً من القيمة الحقيقية اذ يتم خصم الدخل الذي يتجاوز خط الفقر في العالم وبحسب دليل الدخل الآتي [1] .

$$wy = \frac{\log y - logy\,min}{logymax - logymin}$$

ثالثا" التنمية الإنسانية

يشمل مفهوم التنمية الإنسانية خيارات أوسع من تلك التي أكدها مفهوم التنمية البشرية وتنطوي عملية توسيع الخيارات امام الناس على ارتباطها بمحورين أساسيين هما القدرات والفعاليات من جانب، والفرص من جانب اخر، أي ان الخيارات الإنسانية تتعزز عندما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص وعليه فان مجال مقياس التنمية البشرية والمتغيرات المبني عليها, والتي سبقت الإشارة اليها, لا تقدم صورة كاملة للتنمية الإنسانية ولابد من استكماله بمقاييس أخرى للحصول على رؤية شاملة للتنمية الإنسانية ومن هذه المقاييس مقياس الحرية فقد أشار تقرير التنمية البشرية 1992 الى اهم مكونات الحرية السياسية في اربعة عناصر هي سلامة الفرد الجسدية، وسيادة القانون، والحرية والتعبير والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص [2].

وهناك مؤشرات أخرى مكملة لقياس التنمية البشرية منها, مؤشر الفقر الذي يقيس درجة الفقر الناتج عن النقص في الدخل او في الاستهلاك، أي الافتقار على القدرة الاستهلاكية اللازمة لتلبية الاحتياجات الاساسية وبلوغ حد أدنى من مستوى المعيشة.

[1] - محمد المعموري، مصدر سابق ص119 .

[2] – حامد عمار، التنمية البشرية العربية، (القاهرة، مكتبة الدار العربية 1998) ص70.

والمؤشر الاخر هو مؤشر الجنس وهو وجه من أوجه انعدام المساواة في المنجزات بين المرأة والرجل وكلما كان التفاوت بين الجنسين كثيراً انخفض ترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس اذ لا يمكن تحقيق تنمية الموارد البشرية دون المساواة في النوع فعدم مشاركة النساء في صنع القرار وعدم إسهامهن في الجانب الاقتصادي لا يدعم مسيرة التنمية حرمانها من حقها في التعليم والصحة الجيدة يؤثر سلبياً في مستوى التنمية البشرية في المجتمع والاستثمار في تعليم المرأة يعمل على تنمية المجتمع بصورة كبيرة [1].

المبحث الثاني

مؤشرات التنمية البشرية في إيران التقييم والتصنيف

أولاً : لمحة تاريخية عن مؤشرات التنمية :

إيران احدى البلدان الاسيوية يبلغ عدد سكانها حسب احصائية سنة2009 نحو72 مليون نسمة وهي اكثر بلدان المنطقة اكتظاظاً بالسكان وترتيبها السادس عشر في هذا المجال [2].اذ ارتفع عدد السكان من33 مليون نسمة في سنة 1975 الى68 مليون سنة2004 بمعدل نمو سنوي2.5% وبلغ في سنة2011 نحو77,88 مليون نسمة ويتوقع ان يصل الى79 مليون نسمة سنة 2012 بمعدل سنوي1.4%سنوياً[3] . مساحتها نحو1,531,595كم^2 اقتصادياً فقد حققت ايران تقدم اقتصادي ملموس على صعيد تطور الناتج المحلي الاجمالي وكمية الصادرات فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (9644) مليون دولار سنة 2000 الى نحو 32701 مليون دولار سنة 2009 وتزامن ذلك مع تطور اجمالي الصادرات من28345 مليون دولار الى نحو 77408 مليار دولار للسنة ذاتها شكلت فيها الصادرات النفطية النسبة العظمى فيها اذ تراوحت هذه النسبة بين 78–80% من مجمل الصادرات [4].

اما عن الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي فتحتل الخدمات النسبة الاكبر في ذلك اذ تراوح بين 50–52% وتسهم الزراعة والصناعة بنحو14 % و25% على التوالي ويسهم قطاع النفط بالباقي مما يدل على محاولات الاقتصاد للاعتماد الذاتي.

اما الواردات فهي شهدت تطوراً هائلاً اذ ارتفعت من 15207 مليون دولار سنة 2000 الى 35207 مليون دولار سنة 2004 ثم 60327 مليون دولار سنة 2009 تشكل المواد الاولية والسلع الوسيطة النسبة الاعظم منها بحدود 65% وهذا يتطلب منها ضرورة توفير عوائد متنامية من العملة الاجنبية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي فيها. وتلبية الطلب على تلك العملة.

والمستجدات الاخيرة وعلى خلفية العقوبات الاقتصادية وما تركه من تأثير في الصادرات الايرانية فأن انعكاساته كانت بالدرجة مع اسعار الصرف للعملة المحلية مما دفع السلطة الى التدخل بشكل كبير السيطرة على مداخل ومخارج العملة الاجنبية واعطاء اسعار صرف تفصيلية فمثلاً التجار الذين يستوردون الادوية والاغذية يسمح لهم بالحصول على الدولار بسعر 12,260 ريال علماً ان قيمة الريال وصلت الى ادنى مستوى لها اذ وصلت الى

---

[1] - المصدر السابق.

[2] - اليونسيف، لمحة عن جمهورية ايران الاسلامية . Htt// stat. Uls.unesef.org.2008

[3] - برنامج الامم المتحدة الانمائي (تقرير التنمية البشرية 2006)، ص 298 .

[4]- IME, The staf report, Islamic Republic of Iran,2009 .

نحو 35,500 ريال مقابل الدولار الواحد، فضلاً عن اتباعها سياسات انكماشية من قبيل تخفيض الدعم الحكومي واعادة النظر في بعض المشروعات الاقتصادية . ان صعوبة الحصول على العملة الاجنبية يلحق ضرراً بالصناعة الايرانية خاصة صناعة السيارات التي يعمل بها نحو150 ألف عامل بشكل مباشر [1].

بعد هذه المقدمة نعود الى تطور مؤشرات التنمية ففي سنة 2001 ظل مؤشر التنمية البشرية في ايران يصنف على انه متوسط بالرغم من انه حقق تقدماً داخل هذا التصنيف اذ انتقل من المركز السابع والتسعين في سنة 2000 الى المرتبة الـ 90 في سنة 2002 . وقد تحسن الوضع الصحي للإيرانيين على مدى العقدين الماضيين فقد استطاعت ايران ان تمد خدمات الرعاية الصحية العامة من خلال انشاء شبكة واسعة للرعاية الصحية الاولية سجلت معها هبوط معدلات وفيات الاطفال والامهات بدرجة كبيرة وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بدرجة ملحوظة اذ انخفضت معدلات وفيات الاطفال الرضع ومن هم دون سن الخمسة من122 و191 لكل1000 مولود الى28,6 و35,6 أيضاً لكل1000 مولود للمدة (1971–2000)، وتم القضاء تماماً على شلل الاطفال وسنشير لأكثر من85% من السكان قبل الحصول على الخدمات الصحية وبلغت نسبة الولادة التي تتم تحت اشراف موظفين صحيين مدربين هذه البيانات كانت تتزامن مع التحسنات التي طرأت من الناتج المحلي وزيادة الصادرات النفطية اذ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي والصادرات من 9424 و 2403 الى 96440 و 28345 مليون ريال على التوالي للمدة ذاتها [2].

ثانياً: تطور مؤشر التنمية البشرية لجمهورية إيران الاسلامية للمدة 1980–2010

– دليل التنمية البشرية:

ظهر تقرير التنمية البشرية لسنة 2011 (HDR) بان ترتيب ايران حسب دليل التنمية البشرية هو من187 بلداً اذ ان هذا المؤشر قد ارتفع من 0.437 الى 0.707 في الاعوام 2011 – 1980محقق نسبة زيادة 62% او معدل زيادة سنوية مقدارها 1.6 % الا انه ينبغي الاشارة هنا إلى إنه في تقرير سنة 2010 كان تصنيف ايران هو انها احتلت المرتبة 70 في دليل التنمية البشرية ولكن من اصل 169 بلداً وهذا يعني ان المقارنة مع الاعوام السابقة تنطوي على تضليل اذ ان عملية التصنيف قد تغيرت كون عدد البلدان قد اختلف وبهذا فأن القائمين على اعداد التقرير قاموا بإجراء التعديلات اللازمة بحيث اصبحت بيانات 2010 تعتمد على بيانات 2011 الذي يتضمن اعادة حساب المؤشرات من (2011–1980) [3].

الجدول (2) يظهر التقدم في كل مؤشرات ايران بين السنوات2011 –1980 اذ ان العمر المتوقع زاد بمقدار 21,9 سنة ومتوسط سنوات الدراسة ازدادت بمقدار 4,8 سنة وسنوات التعليم المتوقعة ارتفعت بمقدار 4,3 سنة ونصيب القرد من الناتج المحلي قد ارتفع بمقدار 43% للمدة (1980–2011), في حين يظهر التقدم في كل مؤشرات إيران بين السنوات(1980–2015) إذ إن العمر المتوقع زاد بمقدار 24,5 سنة ومتوسط سنوات الدراسة ازدادت بمقدار 6,7 سنة.

[1] - باتريك كلاوسون، الريال المنهار والركود التضخمي، معهد واشنطن للابحاث، 2012 متاح على شبكة الانترنت .

[2] - اليونيسف لمحة عن جمهورية ايران الاسلامية 2008. htt//.stat Un. unesef. org مصدر سابق .

[3] - Human Development Report 2011, Islamic Republic HDI Values and rant changes in the (HDI 2011)

الجدول (2)

مؤشرات التنمية البشرية في ايران

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي حسب تعادل القوة الشرائية PPP / دولار	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1980	51.1	2.1	7,113	0.437
1985	50.1	2.8	7,114	0.454
1990	61.8	5	6,248	0.534
1995	68.2	8	6,791	0.596
2000	69.8	7.0	7,678	0.636
2005	71.3	7.1	9,140	0.671
2010	72.7	6.4	10,339	0.707
2011	73.0	6.9	10,164	0.707
2012	73.2	7.8	10,695	0.742
2013	74.0	7.8	13,451	0.749
2014	75.4	8.2	15,440	0.766
2015	75.6	8.8	16,395	0.774

Source : Human Development Report 2011,2016

ولغرض تقييم التطور في مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة الى إيران يمكن مقارنتها بالبلدان الاخرى سواء من ناحية الجوار الجغرافي ام ضمن تصنيفات (HDI) للمدة ذاتها ويلاحظ من دليل التنمية البشرية ان متوسط مؤشرات التنمية هو 0.707 وهو اقل من 0.741 الخاص بالدول التي تصنف على انها صاحبة مؤشر مرتفع وتقع فوق معدل 0.584 لدول جنوب آسيا والتي تكون قريبة من ايران من مؤشر (HDI) وحجم السكان هي سريلانكا والهند التي تحتل المرتبة 97 و 134 على التوالي في مؤشر التنمية البشرية (HDI).

– مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality index (GII :

يعكس (GII) عدم المساواة بين الجنسين بثلاثة ابعاد هي الصحة (المستدامة) والتمكين والفعاليات الاقتصادية فالصحة المستدامة تقاس بوفيات الأطفال ونسبة الخصوبة للبالغين اما التمكين فيقاس بحصة المقاعد البرلمانية التي تشغل بأي من الجنسين والحصول على التعليم الثانوي والعالي لكل جنس. اما الفعاليات الاقتصادية فتقاس بنسبة المشاركة في سوق العمل لكلا الجنسين ومن خلال المؤشرات الثلاثة يظهر لنا مؤشر عدم المساواة بين الجنسين وبالنسبة الى ايران فأن مؤشر التمييز بين الجنسين هو 0.485 وهي تحتل المرتبة 95 من اصل 164 في مؤشرات سنة 2011، في حين بلغ مؤشر التمييز بين الجنسيين في مؤشرات سنة 2015 هو 0.509 حيث احتل المرتبة 118 من أصل 188 وكأنة يتراوح في مكانة, إذ إن نسبة المقاعد البرلمانية المشغولة بالنساء هو 2.8 %، و 39% من النساء البالغات قد حصلن على التعليم الثانوي او العالي مقارنة بـ 57.2% من الذكور، ولكل 100000 حالة ولادة تموت 30 امرأة بسبب الحمل لإسباب مختلفة وتشارك النساء في سوق العمل بنسبة 31.9% مقارنة 73% للذكور . وأخيراً يعكس الجدول (2) ان مع زيادة الناتج المحلي بالاسعار الثابتة للمدة من 2005 الى 2011 اذ ارتفع من 447,961.00 سنة 2005 الى 448,024.06 ريال سنة 2008 ثم الى 493,215.42 سنة 2011 وبالرغم من الزيادات العددية بالسكان الا ان ايران حافظت على نسبة الانفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الناتجة من تداعيات البرنامج النووي الإيراني إلا إن إيران حافظت على مؤشرات التنمية البشرية عبر مكوناتها الثلاثة وهي تصل

بحدود 0.836 اذ ان متوسط العمر المتوقع عند الولادة بلغ 73 سنة وكذلك حافظت على مؤشر التعليم عند 0.640 وبقي معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين من الجنسين لاكثر من 15 سنة بحدود 85% في حين بلغ متوسط سنوات 7,3 سنة وبلغت نسبة القيد الاجمالي 69,9% وان مؤشر الدخل 0.662 وبذلك يكون مؤشر التنمية البشرية 0.731 HDI واحتلت ترتيب 89 في تقرير 2011 . وكما يبين الجدول ذاته بان زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي خلال المدة الدراسة أدى إلى تحسن الوضع الصحي والتعليمي من خلال ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من51.1 سنة عام 1980 إلى 75.6 سنة عام 2015 والذي أنعكس إيجابياً على قيمة مؤشر التنمية البشرية إذ ارتفع من 0.437 عام 1980 إلى 0.774 عام 2015.

جدول (3)

مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها بمعدل النمو والتضخم الاقتصادي في إيران للمدة (2005 – 2015)

السنوات	مؤشر التنمية البشرية	الانفاق على الصحة والتعليم%من الناتج		متوسط دخل الفرد بأسعار ppp/2005	معدل النمو الاقتصادي	معدل التضخم السنوي %
		صحة	تعليم	دولار		
2005	0.671	%3.2	%4.7	9140	%4.6	%10,169
2006	0.684	%3	%5.1	9569	%5.8	%15,313
2007	0.694	%3.4	%5	10230	%7.8	%22,5
2008	0.699	%3	%4.8	10364	%1	%17,8
2009	0.703	%3	%4.7	10406	%0.6	%10,4
2010	0.707	%2.7	%5	10399	%1,024	%20
2011	0.707	%2.3	3.48	10164	%2.6	%20.6
2012	0.742	%2.3	3.17	10695	%0.5	27.3
2013	0.749	%2.3	3.07	13451	%2.91	34.7
2014	0.766	%2.2	2.91	15440	%4.34	16.5
2015	0.774	%2	2.80	16395	0.83	15.09

المصدر : البنك الدولي، بيانات احصائية دولية على الموقع

Htt:data .world Bank .org

يبن الجدول (3) إن هناك علاقة طردية بين متوسط الدخل بأسعار عام 2005 وكل من معدل النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة والتعليم فضلاً عن مؤشر التنمية البشرية, وهنا يلاحظ الباحثان إن الزيادات المتتالية في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أدت إلى أثر إيجابي في تحسن قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال المدة 2005 – 2015 إذ أرتفع من 0.671 إلى 0.774 للعامين المذكورين على الترتيب على الرغم من انخفاض مستوى الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم ولا سيما السنوات من 2011 – 2015 وهذا ما يؤكد أهمية دور النمو الاقتصادي كمؤشر أساس بشكل كبير في مستوى التنمية البشرية, إذ يمكن إرجاع سبب ذلك إلى إن الزيادة في حصة الفرد سوف تؤدي إلى توسيع الخيار أمام الأفراد في اختيار مستوى التعليم الأفضل وبالتالي إن السعي نحو زيادة دخل الفرد يعد أهم من زيادة مستوى الإنفاق الصحي في التأثير في مؤشر التنمية البشرية, وبتعبير أخر يمكن القول إن زيادة مستوى النمو الاقتصادي ثم حصة الفرد تسهم بشكل مباشر في زيادة مستوى الرفاهية للأفراد بشكل ملموس أفضل من توجه السياسة الاقتصادية نحو زيادة الإنفاق للقطاعين الصحي والتعليمي .

الاستنتاجات :

توصل الباحثان إلى الاستنتاجات التالية:

1- يعكس تطور مفاهيم التنمية ومن خلال التركيز على توسعة الخيارات امام الناس الى تمكين الناس ان يصبحوا مؤثرين في القرار السياسي عبر انتشار النظم الديمقراطية وفسح المجال امام العولمة الاقتصادية

2- إن العلاقة الإيجابية بين حصة الفرد من الدخل القومي وقيمة مؤشر التنمية في إيران تثبت إن النمو الاقتصادي المتحقق وسياسات التنمية الاقتصادية قد حققت الأهداف المرجوة منها ضمن حدود الامكانات المتاحة للاقتصاد الإيراني، وهذا دليل على نجاح دور السياسة الاقتصادية في إيران خلال المدة المدروسة, إذ تزايد مؤشر التنمية ولاسيما السنوات 2010-2015

3- إن زيادة حصة الفرد من الدخل القومي في إيران أسهم في زيادة عدد سنواتةالدراسة والعمر المتوقع على الرغم من إنخفاض مستوى الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم, مما يثبت أهمية النمو الإقتصادي كعامل أساس مؤثر في مستوى التعليم والصحة لدى السكان في إيران وبما يشير ذلك إلى إن الزيادة في مستوى النمو أكثر أهمية من الزيادة في الإنفاق الصحي والتعليمي .

4- إن إنخفاض معدل التضخم السنوي خلال المدة 2013- 2015 من 34.7% إلى 15.9% يشير إلى الدور الإيجابي للسوق المحلية الإيرانية في تلبية العرض المطلوب من السلع وبما يوازي حاجة الطلب الكلي, كما يبين ذلك من جانب أخر أثر العامل الإقتصادي المتمثل في إنخفاض القوى الشرائية للإفراد وبالتالي إنخفاض مستوى الطلب الذي يقود إلى إنخفاض الأسعار بشكل تدريجي وبالتالي إنخفاض معدل التضخم .

5- هناك تذبذب واضح في معدلات النمو الإقتصادي في إيران خلال المدة 2005- 2015 وسبب ذلك يعود إلى حالة اللايقين التي يمر بها الإقتصاد الإيراني كنتيجة طبيعية لظروف العقوبات الدولية ومحدودية الطاقة الإقتصادية الكلية المعتمدة بشكل شبة كلي على الإمكانات المحلية .

6- إن زيادة مستوى العمر المتوقع عند الولادة مقابل إنخفاض نسبة الإنفاق الصحي يشير إلى التحسن الملموس في مستوى كفاءة الخدمات الصحية خلال مدة الدراسة .

التوصيات :

من أجل زيادة مستوى مؤشر التنمية يقترح الباحثان ما يلي :

1 – هناك حاجة ماسة إلى زيادة مستوى الإنفاق الصحي والتعليمي إذ يعد ذلك – كما هومعروف – عاملاً مهماً في التأثير إيجابياً على مستوى التنمية البشرية ثم أثرها في

زيادة مستوى إنتاجية الفرد على المدى الطويل.

2 – تفعيل السياسات الجاذبة للإستثمار المحلي في الصناعات التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة، إذ يؤدي ذلك إلى تفعيل أنشطة إقتصادية أخرى وبما يعزز من مستوى الإنتاجية والنمو بشكل عام في ظل ظروف العقوبات الدولية التي تواجها إيران .

المصادر:

أولا" المصادر العربية

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسين ومحمود حامد محمود (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006).

2- – آمال شلاش، التنمية البشرية المستدامة: المنظور العام ومنظور الخصوصية " في كتاب دراسات التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" (بغداد: بيت الحكمة 2001).

3- محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، (الاسكندرية، مطبعة الكتاب الجامعي، 1997).

4- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، (ترجمة احمد فؤاد بليغ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة 1986)

5- جواد العمراني، الانسان والتنمية، "نقد التنمية في الاغتراب الاقتصادي الى محورية الانسان والقيم"،(مجلة معالم وآفاق في التسيير الاقتصادي، السنة الثانية، العدد /6، 2004).

6- باسل يوسف، حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية في (دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي)، بغداد، بيت الحكمة 2000.

7- محبوب الحق، "مفاهيم التنمية البشرية (برنامج الامم المتحدة الانمائي)، تقرير التنمية البشرية 1994.

8- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 1990.

9- الامم المتحدة الاهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية 2005، www.un.org

10-محمد المعموري مقاييس التنمية البشرية عرض وتقديم في كتاب (دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد : دار الحكمة 2000)

11-حامد عمار، التنمية البشرية العربية، (القاهرة، مكتبة الدار العربية 1998).

12-اليونيسف، لمحة عن جمهورية إيران الاسلامية.

Htt// stat. Uls.unesef.Grg.2008

13-برنامج الامم المتحدة الانمائي (تقرير التنمية البشرية 2006).

14-- باتريك كلارسون، الريال المنهار والركود التضخمي، معهد واشنطن للأبحاث، 2012

15-البنك الدولي، بيانات احصائية دولية على الموقع Htt:data .world Bank .org

ثانيا المصادر الإنكليزية

1- IME, The staff report, Islamic Republic of Iran,2009 .

2- Human Development Report 2011, 2016

3- Human Development Report 2011, Islamic Republic HDI Values and rant changes in the (HDI 2011)